التحولات الدولية و أثرها في استقرار النظم السياسية: التحول التكنولوجي في أستونيا أنموذجاً

م.م. سجى فاضل محمد محسن
جامعة كركوك، كلية القانون والعلوم السياسية، العراق
Sajafadhil@uokirkuk.edu.iq
م.م. البيرتين أثير غازي صموئيل
جامعة كركوك، كلية القانون والعلوم السياسية، العراق
albarteen381@gmail.com

International Transformations and Their Impact on the Stability of Political Systems: Technological Transformation in Estonia as a Model

Asst. Lect. Saja Fadhil Mohammed Mohsen
University of Kirkuk, College of Law and Political Science, Iraq
Sajafadhil@uokirkuk.edu.iq
Asst. Lect. Albarteen Atheer Ghazi Samuel
University of Kirkuk, College of Law and Political Science, Iraq
albarteen381@gmail.com

المقدمة :

شهد النظام الدولي خلال العقود الأخيرة تحولات متسارعة شملت الجوانب السياسية والاقتصادية والتكنولوجية، وكان للتحول التكنولوجي أثر بالغ في إعادة تشكيل طبيعة الدولة ووظائفها وأنماط الحكم داخلها فقد أفرزت الثورة الرقمية أنماطًا جديدة من الإدارة العامة وأعادت صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع وأسهمت في تعزيز مفاهيم الحوكمة الرشيدة والشفافية والمشاركة السياسية وفي هذا السياق برزت بعض الدول التي استطاعت توظيف التكنولوجيا الحديثة بوصفها أداة استراتيجية لتعزيز الاستقرار السياسي وتطوير مؤسساتها وتُعدّ إستونيا من أبرز هذه التجارب الرائدة عالميًا اذ تُعدّ من الدول الأكثر تقدمًا تكنولوجيًا على مستوى العالم، وواحدة من أول الدول التي بنت مجتمعًا رقميًا متكاملًا يعزز من فعالية الخدمات الحكومية وحياة المواطنين بدأت رحلة التحول التكنولوجي في إستونيا منذ أواخر التسعينيات، بعد استقلالها عن الاتحاد االسوفيتي عندما قررت الدولة الاستثمار في البنية الرقمية كأساس لإنعاش الاقتصاد وتحديث مؤسساتها كما استطاعت إستونيا توفير غالبية الخدمات الحكومية عبر الإنترنت، بحيث يمكن للمواطن أداء مهام مثل دفع الضرائب، والحصول على الوصفات الطبية، وتسجيل الشركات، والوصول إلى سجلات الصحة بسهولة إلكترونية لذلك ومن خلال هذا البحث تناولنا تحليل أثر التحولات الدولية المعاصرة، مع التركيز على التحول التكنولوجي، في استقرار النظم السياسية، من خلال دراسة تجربة إستونيا في بناء الدولة الرقمية حيث ينطلق البحث من فرضية مفادها أن التوظيف الفعّال للتكنولوجيا الحديثة يسهم في تعزيز الاستقرار السياسي عبر تحسين أداء المؤسسات الحكومية، وتعزيز الثقة بين المواطن والدولة، وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة وقد توصل البحث إلى أن التجربة الإستونية تمثل نموذجًا متقدمًا في الاستجابة للتحولات الدولية، حيث نجحت في تحويل التحديات التكنولوجية إلى فرص لتعزيز الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة كما إن التحولات الدولية، ولا سيما التكنولوجية منها، أصبحت عاملًا حاسمًا في تحديد مستوى استقرار النظم السياسية وقدرتها على الاستمرار حيث أثبتت تجربة إستونيا أن التحول الرقمي الشامل يسهم في رفع كفاءة الأداء الحكومي وتقليل البيروقراطية، مما يعزز شرعية النظام السياسي كما أسهمت الحكومة الإلكترونية في إستونيا في تعزيز الشفافية والمساءلة، والحد من الفساد الأمر الذي انعكس إيجابًا على الاستقرار السياسي كما عزز التحول التكنولوجي المشاركة السياسية للمواطنين، ووطّد العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهو ما يُعدّ ركيزة أساسية للاستقرار الداخلي من خلال ذلك تُظهر التجربة الإستونية أن نجاح التحول التكنولوجي يتطلب إرادة سياسية واضحة ، وبنية تشريعية ومؤسسية داعمة، واستثمارًا طويل الأمد في رأس المال البشري وهذا ما نستنتج منه أن التحولات الدولية المعاصرة تفرض على النظم السياسية ضرورة التكيف مع المتغيرات التكنولوجية المتسارعة، لما لها من تأثير مباشر في استقرار الدولة وقدرتها على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. وقد بيّنت تجربة إستونيا أن التحول التكنولوجي ليس مجرد خيار تقني، بل هو

مشروع سياسي واستراتيجي متكامل يسهم في تعزيز الاستقرار السياسي وبناء دولة حديثة قادرة على الاستجابة لمتطلبات العصر الرقمي وعليه ، فإن دراسة النموذج الإستوني توفر دروسًا مهمة للدول الساعية إلى تعزيز استقرار نظمها السياسية في ظل التحولات الدولية الراهنة .

الاشكالية : تتمثل إشكالية البحث في طرح تساؤل رئيسي وهو إلى أي مدى أسهمت التحولات الدولية، ولاسيما التحول التكنولوجي في تعزيز أو إعادة تشكيل استقرار النظام السياسي مع دراسة تجربة إستونيا بوصفها نموذجاً لدولة استطاعت توظيف التكنولوجيا في بناء نظام سياسي أكثر كفاءة واستقراراً؟

ويتفرع عن ذلك عدة تساؤلات :

1_كيف تؤثر التحولات التكنولوجية في أداء المؤسسات السياسية واستقرارها؟

2_ما الآليات التي استخدمتها إستونيا لتحقيق الاستقرار السياسي عبر التحول الرقمي؟

الفرضية : تنطلق فرضية البحث من الاتي انه كلما تمكن النظام السياسي من توظيف التحولات التكنولوجية في تطوير مؤسساته وتحسين الخدمات العامة وتعزيز الشفافية والمشاركة السياسية زادت فرص تحقيق الاستقرار السياسي، كما يظهر في التجربة الإستوني

منهجية البحث : يعتمد البحث على مجموعة من المناهج ، أهمها المنهج الوصفي التحليلي لتحليل طبيعة التحولات الدولية وتأثيرها في النظم السياسي.

هيكلية البحث : قسم البحث الى مبحثين رئيسيا مسبوقة بمقدمة ومتلوة بخاتمة وقد تناول المبحث الاول اطار مفاهيمي للمفردات التي تم طرحها في موضوع البحث اما المبحث الثاني فقد تناول التجربة الاستونية نموذجا .

ملخص البحث : يتناول البحث تأثير التحولات الدولية المعاصرة ولا سيما التحول التكنولوجي في استقرار النظم السياسية من خلال دراسة تجربة إستونيا بوصفها نموذجاً بارزاً لدولة نجحت في توظيف التطور التكنولوجي لتعزيز كفاءة مؤسساتها السياسية والإدارية. ويركّز البحث على كيفية إسهام الرقمنة في تحسين الخدمات الحكومية وزيادة الشفافية وتعزيز ثقة المواطنين بالدولة الأمر الذي انعكس إيجاباً على الاستقرار السياسي وتخلص الدراسة إلى أن التكيف الإيجابي مع التحولات التكنولوجية الدولية أصبح عاملاً أساسياً في دعم استقرار الأنظمة السياسية خاصة في الدول التي تستثمر في التحول الرقمي والإدارة الإلكترونية.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار السياسي ، التكنولوجيا ، استونيا

Abstract:

This research examines the impact of contemporary international transformations—particularly technological change—on the stability of political systems, using Estonia as a case study of a state that successfully employed digital transformation to enhance political

and administrative efficiency. The study focuses on how digital governance contributes to improving public services, increasing transparency, and strengthening citizens' trust in the state, thereby positively influencing political stability. The research concludes that effective adaptation to global technological transformations has become a crucial factor in maintaining political stability, especially in countries investing in digital governance and e-government systems.

المبحث الاول : الاطار المفاهيمي

اولا : ماهية الاستقرار السياسي.

يتكون مصطلح الاستقرار السياسي من كلمة "الاستقرار" وصفته "السياسية". وكلمة "استقرار" في اللغة العربية مأخوذة من "استقرّ، يستقرّ، استقراراً"، وقد اشتق مصطلح الاستقرار من "القرّ"، حيث يعرفه (لسان العرب) بأنه: القرار في المكان، أي القرار والثبات. فيقول المولى عز وجل في محكم تنزيله، بعد بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿...كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ﴾. أي ما لها من ثبات.

ويقول في سورة غافر (الآية 39): ﴿يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ﴾، بمعنى أن الآخرة هي محل الإقامة ومنزل السكون والاستقرار. ويقول أيضاً في نفس السورة (الآية 64): ﴿اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ قَرَارًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً...﴾، أي أن الأرض قارة ساكنة مهيأة لكل مصالح البشر، يستقرون فيها ويتمكنون من حرثها وغرسها والبناء فوقها والإقامة فيها. وهو ما أكده (ابن كثير) في تفسيره للآية: "أن الله جعل لنا الأرض مستقراً بساطاً مهاداً نعيش عليها ونتصرف فيها ونمشي في مناكبها، وأرساها بالجبال لئلا تميد بنا".

كما ورد لفظ الاستقرار بمعنى الثبوت والسكون في سورة البقرة (الآية 35): ﴿...وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾، أي مسكن وقرار. وقوله في سورة النمل (الآية 63): ﴿أَمَّن جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَالَهَا أَنْهَارًا﴾، بمعنى المستقر، أي دحاها وسواها بحيث يمكن الاستقرار عليها. وفي سورة الأعراف (الآية 143): ﴿...وَلَٰكِنِ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي...﴾، بمعنى أنه إذا استقر مكان الجبل ولم يتزلزل.

وقوله كذلك في سورة الفرقان (الآية 24): ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾، أي مستقرهم في الجنة. وقوله أيضاً في سورة القيامة (الآية 12): ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ﴾. وفي سورة هود (الآية 06): ﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا ۚ كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾، بمعنى أن العلي القدير يعلم مستقر هذه الدواب، وهو المكان الذي تقيم وتستقر فيه وتأوي إليه.

إن هذا المعنى الذي يفيد السكون والثبات والقرار، في القرآن الكريم أو في قواميس اللغة العربية أو عند المفكرين العرب، لا يختلف عن المعنى الذي تفسره مختلف القواميس الأجنبية فالقاموس الفرنسي (Larousse) يرى أن صفة الاستقرار تعني بقاء الحالة أو الوضعية على حالها أي على ما هي عليه، بمعنى وجود حالة من التوازن المستمر. أما الموسوعة البريطانية (Encyclopedia Britannica) فتعرفه بأنه: "الوضع الذي يبقى فيه النظام السياسي محافظاً على نفسه خلال الأزمات، وبدون صراع داخلي (بوعافيه ، 2016 ، ص،310_311.).

وارتبط الاستقرار السياسي بمفهوم الشرعية السياسية إذ عرفه (آلان بال) في قوله بأنه: "حالة من الاتفاق العام في الرأي بين النخبة والجماهير حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي وارتباطه بمفهوم الشرعية السياسية". كما يُعرّف على أنه ظاهرة متغيرة نسبياً تؤشر إلى قدرة النظام على إدارة مؤسساته لإجراء ما يلزم من متغيرات لمقاومة توقعات الجماهير واحتواء ما قد ينشأ من صراعات بصورة تحول دون اللجوء إلى العنف السياسي إلا في مجالات معينة وذلك للحفاظ على الشرعية.

ويشير ريتشارد هيقوت (RICHARD HIGGOT) إلى وجود ثلاثة اتجاهات في تعريف مفهوم الاستقرار السياسي:

الأول: يتعلق بالتغيير في الأنظمة السياسية، فالنظام السياسي الذي لا يتغير يمكن اعتباره نظاماً مستقراً.

الثاني: يعني غياب التغيير المتكرر في الحكومة، بمعنى أن النظام الذي يشهد تغيرات متكررة في الحكومة يعتبر نظاماً غير مستقر.

الثالث: ينظر للاستقرار من زاوية غياب العنف بكافة أشكاله ومستوياته (الشرياني، 2002 ، ص23.

وكعليق على هذه الاتجاهات الثلاثة، يمكن القول أن الاستقرار السياسي لا يرتبط بالضرورة بغياب التغيير السياسي، بل يرتبط بمضمون هذا التغيير ووجهته، إذ إن الكثير من أنواع التغيير تؤدي إلى زيادة شرعية النظام وفاعليته. أما عن كون الاستقرار السياسي لا يقترن بالضرورة بغياب العنف السياسي، فإن كثرة اللجوء إلى العنف السياسي تصور إفلاساً في وسائل التغيير أو قناعة بعدم جدواها، وعليه فإن ريتشارد هيقوت يخلص إلى القول...

بأن الاستقرار السياسي هو قدرة مؤسسات النظام على تسيير الأزمات التي تواجهه بنجاح وحل الصراعات القائمة داخل الدولة بصورة يستطيع معها أن يحافظ عليها في منطقة تمكنه من إنهاء الأزمات والحد من العنف السياسي وتزايد شرعية النظام.

أما ليبست (LIPSET) فإنه يؤكد على أن الاستقرار السياسي هو نتيجة أو محصلة أداء النظام السياسي عندما يعمل بكفاءة وفعالية في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والشرعية السياسية والفعالية، معنى ذلك أن عملية الاستقرار في النظام تعتمد على فاعلية النظام السياسي وعلى التطور الاقتصادي.

بينما صامويل هانتنجتون (SAMUEL HUNTINGTON) فقد اعتمد في تعريفه للاستقرار السياسي على مستوى العلاقة بين المشاركة السياسية من جهة والمؤسسية السياسية من جهة ثانية، وعليه فقد قسمه إلى ثلاثة مستويات منخفضة، متوسطة ومرتفعة، وإلى نظامين مدني وبريتوري. وتعني حالة الاستقرار السياسي بمختلف مستوياتها وجود علاقة بين المشاركة السياسية من جهة والمؤسسة السياسية من جهة أخرى وإن اختلفت درجاتها.

وقد عرف هيرواتز (HURWITZ)الاستقرار السياسي من خلال تعريف شامل يحتوي على مضامين عديدة تتمثل في تجنب الانهيارات والانقلابات الفجائية التي تطيح بالنظام السياسي وبنيته الأساسية، مما يحتم إعادة تشكيل المؤسسات وهياكل الحكم.

وترى كارولينا كوفال أن الاستقرار السياسي لا يعني الجمود أو عدم التغيير، بل يتمثل في كونه ميزة للنظام المؤسسي القادر على معالجة المشاكل والنزاعات بطرق سلمية مع قوة لردع ضد من ينتهك النظام العام ويخل به، ويعني أيضاً قدرة المؤسسات السياسية على الاكتفاء الذاتي، بحيث تستطيع الاستمرار والعمل بشكل طبيعي في أقسى الظروف. وهذا معناه أن الاستقرار السياسي مرتبط بطبيعة وبشكل النظام السياسي، فكلما كان للنظام الدراية الكاملة بطريقة التعامل مع الأزمات، حيث يستغل القوة ويستعمل الحل السلمي في الوقت المناسب، أمكننا القول أن النظام العام داخل الدولة مستقر.

بينما يرى مارتن بالدام بأن الاستقرار السياسي يعتبر مفهوماً غير واضح المعالم، لكنه يتحدد من خلال أربعة أبعاد أساسية هي: حكومة مستقرة، نظام سياسي مستقر، القانون العام والنظام الداخلي والاستقرار الخارجي.

أما حسين موسى الصفار فيرى أن الاستقرار السياسي والاجتماعي يعني وجود نظام مقبول من العلاقات بين قوى الأمة وأطرافها، ويقابل ذلك حالة الاضطراب حين تختل علاقة الأطراف مع بعضها البعض فيقع بينها العداء والنزاع وتندلع بالتالي الحرب. وهذا يعني أنه تم التركيز في هذا التعريف على مفهوم جد مهم يجب توفره ليتحقق الاستقرار السياسي هو مفهوم الشرعية، فحينما يستمد النظام السياسي سلطته من الشعب يتحقق الاستقرار وحينما تختل هذه العلاقة يحدث الاستقرار أو الاضطراب، والتي تؤدي حتماً إلى مواجهات وصدام بين أفراد الأمة أو الشعب الواحد(كريمة بقدي، 2012 ، ص9).

وهناك من يرى بأن الاستقرار السياسي يعني غياب التغيير الجذري والكامل للنظام السياسي من خلال عدم تعرضه للتغيير الكامل بصورة مستمرة، وفريق آخر يرى بأن غياب التغيير المتكرر والجذري في الحكومة فالنظام غير المستقر سياسياً هو النظام الذي يشهد تغييرات وزارية متعددة ومتكررة سواء على مستوى رئيس الحكومة، أو على مستوى أعضاء مجلس الوزراء كل سنة بالرغم من عدم تغيير النظام السياسي برمته، وهذا يعني أن الاستقرار السياسي هو ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية، وتشير

إلى قدرة النظام على توظيف مؤسسات لإجراء ما يلزم من تغييرات لمواجهة توقعات الجماهير واحتوائه ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق دعماً لشرعيته وفعاليته.
ويتجه فريق آخر إلى القول بأن الاستقرار السياسي يعني غياب العنف بكافة مستوياته، فالدول التي لا تتأثر بأعمال الشغب والاضطرابات والتظاهرات والاغتيالات تعتبر دولاً مستقرة. وهذا يعني كذلك أن الاستقرار السياسي يعني قدرة النظام على التعامل بنجاح مع الأزمات التي تواجهه وقدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها أو القيام بما يلزم من تغييرات للاستجابة للحد الأدنى من توقعات وحاجات المواطنين، ويكون ذلك مصحوباً بعدم استخدام العنف السياسي من جهة، وتزايد شرعية وكفاءة النظام من جهة أخرى.
يمكن أن نستخلص من كل هذه التعاريف أن الاستقرار السياسي هو غاية لا يمكن أن تتحقق إلا بتكاتف جهود النظام السياسي وأفراد المجتمع على حد سواء، فعندما يحظى النظام بقبول شعبي نتيجة لسياساته المشجعة التي تتضمن نتائج ملموسة، فإن المواطن يعتبر بأن هذا النظام يمثله وينتج عن ذلك محافظة المواطنين على مؤسسات الدولة وعلى النظام الاجتماعي العام، وهنا وفي ظل هذه الوظائف يمكن الحديث عن حالة الاستقرار(عافيه ،2020 ص 320،323) .

ثانيا : متطلبات الاستقرار السياسي

الأكيد أن الاستقرار السياسي لا يرتكز على القوة العسكرية والأمنية، بقدر ما يرتكز على جملة من التدابير السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، تجعل من كل قوى المجتمع العين الساهرة التي لا تنام والتي تحافظ على أمن واستقرار البلاد. فالاستقرار لا يتحقق بالقمع والقتل، بل هو حركة من التفاعل بين المكونات المختلفة للمجتمع وبين النظام السياسي، هذا الأخير الذي يتوقف استقراره على مدى انسجامه وتفاعله مع البيئة التي يوجد فيها. وبحكم هذا الترابط تتأثر الاختيارات الفكرية والثقافية والسياسية والاجتماعية لهذا النظام، لذلك فإنه ثمة متطلبات عديدة وشروط أساسية تساعد على تحقيق الاستقرار السياسي وتمثل الركائز الضرورية له يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. أن استقرار النظام مرهون بقدرته على الاستجابة للتحديات، سواء كانت مفروضة عليه من البيئة الداخلية أي المجتمع، أو من البيئة الخارجية أي المجتمع الدولي، والتي غالبًا ما تتمثل في المطالب والتهديدات، فالنظام السياسي الذي يستطيع أن يواجه هذه التحديات ويتأقلم معها هو نظام مستقر.
2.تتطلب هذه التحديات ابتكار وخلق إيديولوجيات سياسية في المجتمع، من شأنها أن تؤدي إلى تدعيم النظام والمؤسسات السياسية، ومنه إلى استقرارها وتكاملها.

3.وجود مصالحة حقيقية بين مشروع السلطة السياسية ومشروع المجتمع، بحيث يقوم كل جانب بدوره ويؤديه على أتم وجه في عملية التشييد والبناء؛ فتتولد بالتالي الثقة والرضا المتبادلين بين السلطة والمجتمع.

4. وجود تجانس فكري وثقافي إيديولوجي بين القوى السياسية والاجتماعية المتفاعلة داخل نظام الحكم السائد وهو ما من شأنه أن يفسح المجال واسعًا للحوار وتبادل الآراء بصفة سلمية على أساس خدمة المصلحة العامة وتحقيق التوافق والترابط المجتمعي.

5.الاندماج أو التجانس القومي، وينقسم إلى الانسجام والتماسك المرتبط بالقيم، أي الانتقال من الولاء الأدنى والأضيق إلى الولاء القومي، ثم التماسك المؤسسي، بمعنى خلق مؤسسات سياسية تتلائم وتتكيف مع التغييرات الاجتماعية.

6. يجب أيضًا أن يتصف الأداء الحكومي بأمور معينة تمنحه الشرعية والقوة المقبولتين من طرف أفراد المجتمع؛ كالقدرة على إصدار قوانين وتعهدات إيجابية، وتخفيض مستويات ونسب العنف، وقدرة الحكومة على تنفيذ قراراتها وتطبيق قوانينها.

7. امتلاك أبنية سياسية متمايزة، أي وجود تخصص واستقلال لهذه الأبنية، بمعنى أن قدرات النظام وكفاءته تزداد كلما تمايزت أبنيته واستقلت.

8. حيازة السلطة الحاكمة على الشرعية السياسية فالحكومة التي تتمتع بشرعية عالية تتصف بفاعلية كبيرة في صناعة السياسات وتنفيذها.

9. وجود مشاركة سياسية في عملية صناعة القرار السياسي، أي انخراط المواطنين في عملية التعبير عن المصلحة وتتجلى أهميتها في كونها الآلية الأساسية في إرساء البناء المؤسسي للدولة(رضوان ، 2005 ، ص 75).

ثالثا : المتغيرات التكنولوجية المؤثرة في الأمن الدولي

تزايدت التهديدات التي تواجه الأمن الدولي في عصرنا الحالي، ولعل الانفتاح الكبير الذي يشهده العالم على مختلف الأصعدة أسهم بذلك على نحو واسع. ففي عصرنا الحديث بعلومه وتقنياته، أضافت مستجدات الاتصال والمواصلات والمعاملات المالية والتجارية المرفقة بصور جديدة في حقل الجريمة والانحراف وتبادل المنافع أبعاداً جديدة لمهددات الأمن الوطني والدولي. فبسبب تلك المستجدات أصبح الآن من الممكن أن يكون للحدث الأمني انعكاساته في كافة أرجاء العالم عبر وسائل الإعلام بصورة تحقق التفاعل والتأثير في كل زمان ومكان. وهكذا تتسع دائرة مصادر الخوف والإحساس بعدم الاستقرار. فالتطور العلمي والتكنولوجي المتواصل سهل قابلية تهديد الدول أمنياً بتقنيات معينة غدت تسبب أضراراً كبيرة من المتعذر على الدولة مواجهتها بالآلية العسكرية.

ومع تطور كهذا برزت جرائم مستجدة ومهددات أمنية تشغل الدول كالجريمة المنظمة العابرة للقارات، وجرائم الحاسب الآلي، وغسيل الأموال، والاتجار في المواد المشعة، وتهريب الأسلحة وتقنيات أسلحة الدمار الشامل... وغيرها. حتى جاءت الثورة التكنومعلوماتية بتأثيرات إيجابية وسلبية على الأمن الدولي لاسيما الأمن الإنساني(غيلين ، 2004 ، ص 311.)

_ التأثيرات الإيجابية للثورة العلمية والتكنولوجية على الأمن الدولي

فيما يخص التأثيرات الإيجابية للثورة التكنولوجية، بالإمكان الإشارة إلى أهمها وفق النقاط الآتية :

1_إنها ساهمت في تحرير الإنسان من بعض أنواع العبودية في عمله وحياته اليومية وهذا جسد تأثيراً إيجابياً على الأمن الدولي وخصوصاً الإنساني.

2_استطاعت عبر امتلاكها لوسائل وأدوات ثقافية وإعلامية متطورة من إنتاج ونشر المعلومات المطبوعة والمواد المرجعية الخاصة بحقوق الإنسان، وكذلك إنشاؤها لحلقات التدريب والتدريس الداخلي لهذه القضايا واستعمال وسائل الإعلام كوسيلة لترويج وخدمة قضايا حقوق الإنسان والتعريف بها.

3_لقد أفرزت الثورة التقنية في ميدان الاتصالات والمواصلات، ظاهرة الاعتمادية الاقتصادية الدولية المتبادلة بشكل واسع التي دفعت البلدان إلى الانخراط في تفاعلات واسعة لإشباع حاجات شعوبها.

4_إن أمن الدول وتقدمها واستقرارها أصبح يُقاس بتقدمها العلمي والتقني ونوعية مؤسساتها العلمية(البشري ، 2000 ، ص26).

6. إن التقدم التكنولوجي يُشكل واحداً من أهم العوامل المسؤولة على التنمية، فاليابان وصلت اليوم إلى ذروة تطورها وتقدمها بفضل قدراتها التقنية المذهلة التي تركت تأثيراتها إيجاباً على النمو الاقتصادي الياباني وأمنه ورفاهه.

7. ناهيك عن دور التقنية البايولوجية في تقدم الطب والزراعة وإسهام هذا في تحقيق الأمن الإنساني.

8. زد على أن التقدم الهائل الذي تم إحرازه في ميدان الاتصالات في ممارسة العلاقات الدبلوماسية أسهم بحل الصراعات والأزمات الدولية تالياً لتحقيق الأمن الدولي والإنساني.

9. كما أن وسائل الإعلام لعبت دوراً مهماً في تحقيق الأمن الدولي من خلال تأثيرها على صناع القرار، فهي مثلاً التي أجبرت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق (ريتشارد نيكسون) لترك فيتنام عام ١٩٧٥.(عيسى ، 2002 ، ص2).

_ التأثيرات السلبية للثورة العلمية والتكنولوجية على الأمن الدولي

أما فيما يخص التأثيرات السلبية للثورة التكنولوجية، فيمكن الإشارة إلى أهمها وفق النقاط الآتية .

1. من أهم المظاهر السلبية لثورة العولمة والتكنولوجيا على الأمن الدولي هو بروز تهديدات أمنية جديدة ليس بالضرورة عسكرية، ومنها: "الجريمة المنظمة عبر الوطنية" التي تشتمل على أفعال لا مشروعة لها درجة عالية من الخطورة على الأمن الدولي، نذكر منها: الاتجار بالمخدرات، النفايات

النووية والكيمياوية، وغسل الأموال والسوق السوداء، والفساد الإداري والمالي، والاعتداء على الملكية الأدبية والفكرية والاقتصادية، ومخاطر "الأمراض والأوبئة"؛ كمرض نقص المناعة (الايدز)، وانتشار الفقر والتحديات البيئية.. ناهيك عن التباينات بين دول وشعوب العالم والنزاعات الاقليمية والعرقية، واتساع نطاق الإرهاب الدولي وتطوره واتخاذه صوراً عديدة كالإرهاب النووي والكيماوي والمعلوماتي(موزي ، 2009 ، ص 52).

2. تُعد شبكة الانترنت اليوم الثورة المعرفية الحقيقية التي تُسخرها القوات المسلحة - سيما القوى الكبرى - لتحقيق أهدافها وغاياتها، كما جعلت الأقمار الصناعية التي ملأت الفضاء من المتعذر على البلدان إخفاء ما لديها من مواقع وقواعد عسكرية أو منشآت مهمة لأن المعمورة تعيش اليوم عصر الفضاء المفتوح في ظل القرية الكونية الصغيرة. ومن أخطر متغيرات التكنولوجيا هو بروز السلاح النووي والبيولوجي، والتي أفرزت استراتيجية الردع وتوازن الرعب النووي.

3. ناهيك عن تأثير التقدُّم العِلمي والتكنولوجي على الاستعمال الواسع للبيئة واستغلال الموارد، فالإشعاعات الذرية تجاوزت المسافات بشكل جعل الأمن البشري وسط مخاطر الملوثات المُحيطة به.

4. إنَّ حقوق الإنسان في ظل الثورة المعلوماتية ارتبطت بطابع سياسي وليس إنساني، فاليوم باتت هذه الحقوق مُجرد وسيلة لتحقيق غايات سياسية مُعينة واستعمالها كورقة للضغط على الآخرين من الدول الأكثر قوة تجاه الدول الأقل قوة على نحوٍ جسد تهديداً للأمن الدولي .

5. إنَّ نمو القدرات التكنولوجية لبعض البلدان دون غيرها بإمكانه أن يقود إلى نشوب صراعاً دولياً ومن ثم خلق بيئة دولية تؤثر سلباً على الأمن الإنساني والدولي (البشير ، عمان ، 2012 ، ص19).

المبحث الثاني

التحول التكنولوجي في أستونيا و أثره في أستقرار النظام السياسي

أسهمت الثورة التكنولوجية في إحداث نمط حياة جديد شمل مختلف جوانب الحياة الإنسانية، إذ أصبحت التقنيات الإلكترونية ركيزة أساسية في إدارة الشؤون اليومية للأفراد والمجتمعات. وقد تجلت هذه التحولات الرقمية من خلال الانتشار الواسع للحواسيب والهواتف الذكية والشبكات الحديثة، إلى جانب التقنيات الإلكترونية والعسكرية المتنوعة، حتى غدت السمات الرقمية بمختلف تطبيقاتها من أبرز ملامح العصر الراهن التي لا يمكن الاستغناء عنها. وبات التطوير المستمر لهذه التقنيات ضرورة ملحّة، بما يمكّن الدولة من تعزيز دورها كفاعل مؤثر في سباق التطور التكنولوجي على المستويين الإقليمي والدولي، و يشهد عالمنا اليوم تحولات رقمية هائلة ، مثل الذكاء الاصطناعي (AI) التي تؤثر على الطرق التي تتخذ بها الحكومات والمجتمعات قراراتها ، فتوفر التكنولوجيا فرص لتحسين الكفاءة وتحسين جودة الحياة ، وتعد دولة أستونيا واحدة من أكثر الدول التي وصلت لمرحلة متقدمة من أستخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي لإجراء العمليات الحكومية ، فقد أصبحت من خلال دمج الذكاء الاصطناعي في حكوماتها الالكترونية نموذج عالمي مهم ، ونجحت أستونيا بتقديم دروس

قيمة للدول حول كيفية أستخدام الذكاء الاصطناعي لتحسين كفاءة الحكومة وتحقيق الاهداف ، وهذا يؤكد أن الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا ليست مجرد تقنية جديدة بل تحول في عمل المجتمعات وكيف يتم تقديم الخدمات في العصر الرقمي .

اولاً : خلفية عن النظام السياسي في أستونيا .

أستونيا وهي أحدى جمهوريات البلطيق الثلاثة ، فقد يحدها من الشرق روسيا والجنوب لاتفيا و في باقي الجهات بحر البلطيق ، وقعت إستونيا على مر التاريخ تحت سيطرة الدانماركيين والسويديين والألمان والروس حتى عام 1918 حيث تم إعلان الاستقلال. انضمت دول البلطيق الثلاث اللى عصبة الأمم عام 1921. عاشت إستونيا في الفترة 1921 إلى 1940 فترة سياسية غير مستقرة أهم أحداثها تشكيل حكومة فاشية برئاسة قسطنطين باتس عام 1934. أعطى هتلر-ستالين عام 1939 الضوء الأخضر للإتحاد السوفياتي باحتلال جمهوريات البلطيق ومن ضمنها إستونيا، الذي تم في عام 1940 أثناء الحرب العالمية الثانية. بقي تاريخ البلاد جزء من التاريخ السوفياتي في السنوات المقبلة حتى الأعوام 1988 - 1990. عندما بدأ الإتحاد السوفياتي بالانهيار وتزايد الأصوات المطالبة باستقلال البلاد، أعلنت إستونيا استقلالها عام 1990، واعترف المجلس السوفياتي الأعلى في العام التالي بالجمهورية الجديدة. انضمت إستونيا إلى الأمم المتحدة عام 1992 وإلى الإتحاد الأوروبي عام 2004.أستونيا هي دولة دستورية ديمقراطية ، رئيس الجمهورية هو أعلى منصب سياسي ينتخب من برلمان الدولة والمجلس الاحادي كل خمس سنوات ، الحكومة تتشكل من 14 وزير هي الذراع التنفيذي للرئيس. الحكومة تُعين من الرئيس بعد موافقة البرلمان عليها، البرلمان يتكون من 101 نائب، الذين ينتخبوا كل أربع سنوات بشكل مباشر من الشعب، المحكمة القضائية العليا هي المحكمة الوطنية التي تتكون بدورها من 17 قاضي يرأسهم رئيس القضاة الذي يعين من البرلمان.

مؤسسات النظام السياسي في أستونيا : (الزهيري ، العدد 44 ، الجزء 2 ، آب 2021 ، ص563).

1- السلطة التنفيذية : تتألف من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ، يمارس رئيس الجمهورية صلاحيات استناداً الى دستور استونيا لعام 1992 المعدل ويمثل دولة استونيا في العلاقات الدولية واستقبال الدبلوماسيين وتصديق الوثائق ، اما رئيس الوزراء فيتم تشكيل الحكومة من رئيس الوزراء وتتألف من 12 وزير ويحق لرئيس الحكومة في تعيين وزراء والحكومة تمارس عملها استناداً الى دستور استونيا.

2- السلطة التشريعية : ان برلمان استونيا يتألف من مجلس واحد وهو مجلس الدولة استناداً الى دستور عام 1992 ويتم انتخاب الاعضاء في البرلمان البالغ عددهم 101 عضو من قبل الشعب ، وضيفة البرلمان مراقبة السلطة التنفيذية من خلال اقرار الموازنة ومناقشة فرض الضرائب ، ويعمل البرلمان في استونيا على اطلاع الشعب لطريقة عمل الدولة و اصدار البيانات و الاعلانات .

3- السلطة القضائية : تتكون من عدة محاكم :

- محاكم المدن والولايات (المحافظات والمقاطعات) .
- محاكم دورية (تحكم عدة مقاطعت وتعقد الجلسة بطريقة التناوب) .
- محاكم عليا (اعلى محكمة في الدولة وتقوم بأعادة النظر بالقرارات) .

ثانياً: مراحل التحول التكنولوجي في أستونيا .

تحاول أستونيا منذ عام 1997 والبالغ عدد سكانها مليون و 300 ألف نسمة ، لكي تنفذ إحدى الافكار الكبرى وهي تحويل الخدمات الحكومية كافة إلى خدمات إلكترونية ، فمنذ التسعينات القرن الماضي وضعت استونيا برنامج " سكايب" لبناء مجتمع رقمي كامل ، حيث يهدف البرنامج الى تطوير الدولة فمن خلاله يستطيع المواطنين إيداع قراراتهم الضريبية عبر الانترنت حيث يستخدمه 95% من المواطنين ، كذلك يمكن للمواطنين من خلال هذا البرنامج الحصول على الوصفات الطبية والتحاليل والتصويت ، بالإضافة الى تقديم طلب من خلال الاجانب للحصول على الاقامة الرقمية عبر الانترنت ، وقامت عدة دول أخرى مثل فنلندا واليابان وقبرص لإنشاء منصات ضرائب رقمية متماثلة كما في أستونيا ، كذلك يوفر هذا البرنامج فرص عمل في المجال التقني ، فقد أشاد العديد من الخبراء في مجال الحوكمة والانترنت ببرنامج "" أستونيا الرقمية " حيث تم وصفه بأنه برنامج رائد سيفتح الطريق لغيره من البرامج (لوفكين ،2017).

بدأت أستونيا بمبادرة رئيسية في مجال التعليم ، فقد تعهدت بوضع أجهزة كومبيوتر وقد طبقتها في عام 2002 ، فقد أصبحت كل مدرسة متصلة بالانترنت ، وقامت بتقديم تدريب مجاني لاستخدام الكومبيوتر ل 10% من السكان البالغين وساعدت هذه الملادرة لزيادة نسبة الذين يستخدمون الانترنت من 29% في عام 2000 الى 91% عام 2019 . فقد أطلقت عدة برامج الكترونية أفتراضية وكانت الاول من نوعها مثل اطلاق تأشيرة تجوال رقمية للموظفين الذين يعملون عن بعد ، بالاضافة الى خلق مناخ جاذب للاعمال وهذا ما شجع الشركات الناشئة على أختيارها و قامت بأطلاق منصة " سكايب" لخدمة الدردشة المرئية في عام 2003 قبل ان تشتريها شركة " مايكروسوفت " ، ولكن رحلة استونيا لم تكن بل عواقب فقد شوهدت عام 2007 اختراق كبير لشبكة الانترنت لكنها اصبحت موطن لمركز التميز للدفاع السيبراني التابع لحلف الشمال الاطلسي الذي يجري تدريبات على الانترنت واسعة النطاق . (استونيا ,2019)

بالاضافة الى ذلك لقد ساعد الذكاء الاصطناعي بشكل كبير في تطوير النظام الاداري في استونيا ، فقد استخدمت استخدمت الحكونة الاستونية الذكاء الاصطناعي في اتمتة العديد من العمليات الحكومية التي كانت تتطلب وقتاً وجهداً كبيراً من الموظفين ، مما سمح للمواطنين الحصول على خدمات بشكل اسرع وطريقة اكثر كفاءة فقد تم دمج الذكاء الاصطناعي في نظام الرعاية الصحية لتحسين تشخسص الامراض وتخصيص العلاج المناسب ، إضافة الى خدمات الدردشة المدعومة بالذكاء الاصطناعي الذي تتيح للمواطنين الاجابة عن أي تساؤل حول الخدمات الحكومية بأي وقت كان ، وكذلك استخدام

الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الحكومية آلية مما يسهم في تقليل أوقات الانتظار وتسريع الاجراءات ، و يمكن القول ان للذكاء الاصطناعي دور كبير في تحسين أقتصاد الدولة فقد تحولت استونيا الى واحدة من اكبر مراكز الابتكار في اوروبا خاصة في قطاع التكنولوجيا المالية والرعاية الصحية (خميس ، 2025)

ثالثاً: الحوكمة الالكترونية والديمقراطية الرقمية .

أن الحوكمة كمصطلح استخدم لاول مرة عام 1989 من قبل البنك الدولي في دراسته للأزمة الاقتصادية في جنوب صحراء افريقيا حيث عرفه : ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة ، كما عرفت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي عام 1995 على أنها : استخدام السلطة السياسية وممارسة السيطرة على المجتمع لإدارة الموارد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وعرف البنك الدولي الحكم الرشيد : الطريقة التي من خلالها لا يتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وذلك بهدف التنمية ، إضافة الى تعريف الذي قدمته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية : استعمال السلطة السياسة وأجراء الرقابة في المجتمع مع استعمال الموارد اللازمة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ، لذا يمكن ان نقول إن الحوكمة هي عبارة عن القواعد والمؤسسات التي تمارس الحكومات من خلالها سلطتها في تسيير الشؤون العامة للبلاد ، فمع التطور العلمي والتكنولوجي تم إدراج مجموعة من التقنيات في عدة مجالات ونتج عنها ظهور مفاهيم جديدة منها الحوكمة الالكترونية (خليفي ، لطرش ، العدد 01، 2025 ، ص 307).

و تُعرّف الحكومة الإلكترونية، : هي اختصار للحكومة الإلكترونية، بأنها استخدام التقنيات الرقمية والمنصات الإلكترونية لتقديم الخدمات الحكومية وتبادل المعلومات والتفاعل مع المواطنين والشركات وأصحاب المصلحة الآخرين. وهي تشمل مجموعة واسعة من المبادرات الإلكترونية والقائمة على الإنترنت التي تهدف إلى تحسين كفاءة العمليات الحكومية وسهولة الوصول إليها وشفافيتها، وتشمل المكونات الاساسية للحكومة الالكترونية : (جاين ، 2024).

1- تقديم الخدمات الرقمية .
2- البرابات والمواقع الإلكترونية على الإنترنت .
3- الهوية الرقمية والمصادقة الرقمية .
4- البيانات المفتوحة والشفافية .
5- التواصل والتفاعل الرقمي.
6- البنية التحتية للحكومة الإلكترونية .
7- الأمن السيبراني وحماية البنايات .

مرت أستونيا بعدة مراحل في إرساء معالم الحوكمة الالكترونية :

المرحلة الاولى :مبادرة أستونيا الالكترونية 1991-2004 .

المرحلة الثانية : تطوير الامن السيبراني وإضافة بعض الخدمات الالكترونية 2007-2010 .

المرحلة الثالثة : تطوير الخدمات الالكترونية 2013 .

المرحلة الرابعة : إضافة الخدمات الالكترونية المتبقية 2014-2022 .

أما فيما يخص الديمقراطية الرقمية فهي مصطلح حديث حيث ظهر في منتصف التسعينات من القرن ال20 ، وتسمى بعدة مسميات منها الديمقراطية الالكترونية أو الافتراضية أو ديمقراطية السيبر والاتصالية ثم جاءت الديمقراطية الرقمية ، فهي استخدام الأدوات الرقمية لتوفير المعلومات وتعزيز الشفافية ، فهي وسيلة حديثة لممارسة الديمقراطية حيث تلعب التكنولوجيا دور مهم وكبير في ممارسة الديمقراطية وتغييرها وذلك لدعم وتعزيز المؤسسات الديمقراطية والعمليات الديمقراطية ونشر قيمها(الزيدي ، عبد الكريم ، العدد 60 ، ص 32).

خطوات التحول الرقمي في أستونيا : (تجربة أستونيا الرقمية ، 2026)

عام 2002، أطلقت إستونيا نظام بطاقة هوية وطنية عالي التقنية، وتقترن بطاقات الهوية المادية بالتوقيعات الرقمية التي يستخدمها الإستونيون لدفع الضرائب، والتصويت، والقيام بالخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والوصول إلى سجلات الرعاية الصحية الخاصة بهم، حيث أجبر القانون الذي أُقِرَّ عام 2000 جميع الوكالات الحكومية على قبول التوقيعات الرقمية جنبًا إلى جنب مع التوقيعات المعتادة، زادت نسبة مستخدمي الإنترنت الذين يشاركون في أنشطة مختلفة، حيث يقرأ (72٪) من المواطنين الأخبار عبر الإنترنت، و(46٪) يجرون مكالمات صوتية أو فيديو، و(65٪) يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعية، و(68٪) يتسوقون عبر الإنترنت، و(61٪) يستخدمون الخدمات المصرفية عبر الإنترنت ،ميزة رئيسية أخرى للمجتمع الرقمي في إستونيا هي الإقامة الإلكترونية، وهي المبادرة الأولى من نوعها في العالم، حيث تسمح للأفراد ببدء أعمال تجارية في البلاد دون العيش هناك. ويُعد البرنامج منصة انطلاق للشركات التي تتطلع إلى القيام بأعمال تجارية، والاستفادة من امتيازات الاستثمار في الاتحاد الأوروبي (EU) فقد ساعدت جهود الإقامة الإلكترونية والتأشيرة الرقمية، جنبًا إلى جنب مع معدلات الضرائب الملائمة للأعمال، على تشجيع ثقافة الشركات الناشئة في إستونيا، اليوم، أصبحت إستونيا موطنًا لمزيد من شركات التكنولوجيا، وتملك عدد شركات خاصة تقدر قيمتها بأكثر من مليار دولار، لم تكن رحلة التحول إلى مجتمع رقمي في إستونيا بدون عراقيل؛ فالسوق المحلية الإستونية صغيرة نسبيًا، وبحاجة إلى مزيد من مستخدمي الإنترنت من جميع أنحاء العالم لدعم الاقتصاد، وتأمل الحكومة الإستونية إيجاد حلول عبر فتح مواقع الخدمات الحكومية والمصرفية للأجانب، والاعتماد على رغبة المستثمرين في تسجيل شركاتهم في الاتحاد الأوروبي. استقبلت إستونيا لحماية نفسها من الهجمات الواسعة النطاق، مركز الدفاع الإلكتروني التابع لحلف الناتو، الذي يجري تدريبات واسعة النطاق على الدفاع الإلكتروني. وتخطط إستونيا لإنشاء «سفارات رقمية» في خوادم موجودة في بلدان صديقة .

رابعاً: أثر التحول التكنولوجي في تعزيز الثقة بين المواطنين والدولة ، كفاءة الاداء الحكومي ، الاستقرار السياسي والمؤسسي .

يشهد العالم المعاصر تحوّلًا جذريًا تقوده الثورة الرقمية، التي أعادت تشكيل طبيعة العلاقات السياسية والاجتماعية والإدارية. فلم يعد التحول الرقمي خيارًا تقنيًا ثانويًا، بل أصبح ركيزة أساسية لتطوير أداء النظم السياسية وتعزيز فاعلية عملية صنع السياسات العامة. وقد أسهمت التقنيات الحديثة، بدءًا من الذكاء الاصطناعي وصولًا إلى تطبيقات الحكومة الإلكترونية، في إعادة صياغة آليات اتخاذ القرار، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية، فضلًا عن تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة. وانطلاقًا من ذلك، تهدف هذه المقالة إلى تحليل أثر التحول الرقمي في رفع كفاءة النظم السياسية وتحسين عملية صنع السياسة العامة .

أولاً : كفاءة الاداء الحكومي . حيث يتم من خلال الاتمتة الالكترونية و تقليل البيروقراطية لتسهيل الاجراءات الحكومية وتبسيطها ، ونشر المعلومات والبيانات العامة على المنصات الالكترونية لرفع الشفافية و تعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين وتلبية الاحتياجات بما يتوافق مع تحقيق الاهداف (مجيد ، 2026).

وتهدف الدولة من خلال التكنولوجيا الى تحويل الخدمات الحكومية التقليدية الى صيغ رقمية يسهل الوصول اليها مما يضمن تقديم الخدمات الحكومية عبر الانترنت مثل التقديم لطلب تأشيرة أو الاقرارات الضريبية ، إضافة الى تشجيع المشاركات من قبل المواطنين في صنع القرارات العامة عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي و والمنصات الرقمية لجمع الاراء ، فقد تستطيع الحكومات معرفة احتياجات الشعب واتخاذ القرارات ما يتوافق مع المصالح ، وهذا كله يصب في تعزيز الثقة بين المواطنين والحكومة (العدد 2 ، 2023، ص 504).

ثانيا : الاستقرار السياسي والمؤسسي . يقصد بالاستقرار السياسي هو قدرة النظام السياسي على ترسيخ النظام العام، وضمان ديمومة مؤسساته، وإدارة التحديات والأزمات الداخلية والخارجية بفاعلية. ويُعد هذا الاستقرار عنصرًا جوهريًا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ إن غيابه يفضي إلى اضطرابات سياسية واقتصادية من شأنها تهديد بنية الدولة ومصالح مواطنيها. وقد تناولت دراسات عديدة العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي، من أبرزها مستوى الأداء الاقتصادي، وعدالة توزيع الثروة، ودرجة الاستقرار الأمني والاجتماعي، فضلًا عن دور القيادة السياسية وكفاءة المؤسسات(ابو فرحة ، الخاجه ، 2024).

فقد أصبحت التكنولوجيا الرقمية اليوم أحد المرتكزات الأساسية في تشكيل بنية القوة في النظام الدولي المعاصر، إذ لم تعد مجرد أداة تقنية داعمة، بل تحولت إلى عامل فاعل في إعادة رسم موازين القوى بين الدول، وصياغة أنماط جديدة من الصراع والتنافس الجيوسياسي والاقتصادي. وقد أسهم

هذا التحول في ظهور تحالفات دولية مستحدثة، مقابل تصاعد تهديدات غير تقليدية يصعب احتواؤها بالوسائل العسكرية أو السياسية التقليدية، فالقوة في العصر الراهن لم تعد تُقاس فقط بامتلاك الأسلحة النووية أو التفوق العسكري التقليدي، بل باتت ترتكز على السيطرة على المعلومات، وبناء السرديات المؤثرة، واختراق الخصوم باستخدام أدوات رقمية متطورة(العيسى، 2025).

قائمة المصادر

المصادر باللغة العربية :

1. الزهيري ، استونيا : تجربة رائدة في الاصلاحات السياسية والاقتصادية بين تحقيق الاستقرار السياسي وترسيخ مبادئ الاقتصاد الرقمي ، جامعة واسط ، مجلة كلية التربية ، العدد 44 ، الجزء 2 ، آب 2021 .
2. هيام هديل خليفي ، صبرية لطرش ، الحوكمة الالكترونية : دراسة حالة – أستونيا – كنموذج متقدم ومدى أستفادة الجزائر ، مجلة نماء للأقتصاد والتجارة ، المجلد 09 ، العدد 01، 2025/6/30 .
3. أمال حاجة ، تأثير التطور التكنولوجي وتقنيات الحوكمة الرقمية على السياسة العامة ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر ، المجلة السياسية العالمية ، المجلد 7، العدد 2 ، 2023 .
4. رشيد عمارة الزيدي ، جنار عمر عبد الكريم ، الديمقراطية الرقمية : دراسة في المفهوم والمرتكزات ، جامعة السليمانية ،لمجلة السياسية الدولية ، العدد 60 .
5. محمد الصالح بوعافيه ، الاستقرار السياسي ، قراءة في المفهوم والغايات ، دفاتر السياسة والقانون ، العدد 15 ، جامعة قاصدي ورقلة ، الجزائر ، 2016 .
6. محمد علي عمير الشرياني ، العماله الوافدة والاستقرار السياسي في دولة الامارات العربية المتحدة 1990_1999 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2002 .
7. كريمة بقدي ، الفساد السياسي واثرها على الاستقرار السياسي دراسة حالة لبنان ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2012 .
8. احمد الرجوب سلام رضوان ، الاستثمار الاجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، 2005 .
9. روبرت غيلين ، الاقتصاد السياسي للشركات الدولية ، ط1 ، ترجمة ومنشورات مركز الخليج للابحاث ، دبي ، 2004 .

10. محمد الامين البشري ، الامن العربي ، المقومات والمعوقات ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، 2000 .
11. محمد عبر الشفيع عيسى ، العولمة والتكنولوجيا ، صحيفة الاهرام الاقتصادي ، العدد 17 ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، 2002
12. سوزان موزي ، الثورة المعلوماتية والتكنولوجية ، ط1 ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، 2009 .

شبكة الانترنت :

1. برايان لوفكين ، هل ستصبح إستونيا دولة " رقمية " في العالم ؟ ، 27 أكتوبر / تشرين الاول 2017 ، متوفر على شبكة الانترنت وفق الرابط :
https://share.google/9FA6ZOJKosr2Tr2mZ تاريخ الزيارة 2026/1/12
2. استونيا نموذج المجتمع الرقمي الذي يحتذى به 2019 ، متوفر علة شبكة الانترنت وفق الرابط : https://share.google/ku4M5TxqEDPtoJx6j تاريخ الزيارة 2026 /1/13
3. متوفر على شبكة الانترنت وفق الرابط https:// www.elsyasi.com/world/country تاريخ الزيارة 2026/1/12 .
4. محمد خميس ، التحول تلرقمي في استونيا : نموذج رائد للحكومة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، 15 فبراير 2025 ، متوفر على شبكة الانترنت وفق الرابط https://share.google/mgqRGjGd8NTh9FJUz تاريخ الزيارة 2026/1/16 .
5. نيك جاين ، ماهي الحكومة الإلكترونية ؟ ، 23 فبراير 2024 ، متوفر على شبكة الانترنت وفق الرابط : https://share.google/qB7HlukhtGkLwqoVi تاريخ الزيارة 2026/1/13 .
6. تجربة أستونيا الرقمية ، وحدة الدراسات مابعد السوفيتية ، مركز الدراسات العربية الاوراسية CAES،29 يوليو 2021 ، متوفر على شبكة الانترنت وق الرابط :
https://share.google/ITySW5vBAFspIXF7H تاريخ الزيارة 2026/1/13
7. صابرين احمد مجيد ، تأثير التحلو الرقمي على كفاءة النظم السياسية وعملية صنع السياسة العلمة في البلاد ، جامعة ديالى ، كلية العلوم السياسية ، متوفر على شبكة الانترنت وفق الرابط : https://share.google/MgT5mcSnsnzxUSo4D ، تاريخ الزيارة 2026/1/16 .
8. السيد علي ابو فرحة ، عبدالله عبد الرحمن الخاجه ، دور الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالاستقرار السياسي : دراسة مسحية ، 27 ديسمبر 2024، متوفر على شبكة الانتلانت وفق الرابط : https://share.google/HIBI6X7LkYyyUoM6K ، تاريخ الزيارة 2026/1/17.

9. ميثاق مناحي العيسى، التكنولوجيا الرقمية وتأثيرها على السيادة الوطنية للدول ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ، 2025/10/18 ، متوفر على شبكة الانترنت وفق الرابط : https://share.google/0XMLF88yFF1DLtadD تاريخ الزيارة 2026/1/17